

ISSN: 2708-3659



مَجَلَّةُ الرِّيَّانِ

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

علمية محكمة - نصف سنوية

المجلد الخامس
العدد الثاني
الرقم التسلسلي 9

ديسمبر 2022

دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية

دراسة ميدانية في المؤسسات الجامعية بمحافظة حضرموت

د. سالم عبدالله بن كليب

أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية العلوم لإدارية

جامعة الريان

إبراهيم عبدالله مدهش علي

مدرس بقسم المحاسبة، كلية العلوم لإدارية

جامعة العلوم والتكنولوجيا

الملخص:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو بيان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية من خلال خصائصها (الملائمة، الصدق في التعبير، القابلية للمقارنة، الثبات) في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية (الحكومية والخاصة) بمحافظة حضرموت، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة بالاعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية التي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة، المتمثل في جميع موظفي الإدارة المالية في المؤسسات الجامعية بمحافظة حضرموت، وتم توزيع ما يقارب (66) استبانة، وتم اعتماد (55) استبانة منها صالحة للاستخدام، واستند التحليل الوصفي لهذه الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية، منها التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات، الانحرافات المعيارية، الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، واختبار (T-test)، إذ تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS.20)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: وجود دور لخصائص المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظة حضرموت، كما توصلت الدراسة إلى دور قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية كان بالمرتبة الأولى من حيث تأثيره على ترشيد القرارات الإدارية، في حين كان تأثير ملاءمة المعلومات في المرتبة الثانية، ثم الصدق في التعبير وأخيراً الثبات، وكذلك توصلت الدراسة إلى وجود ضعف إلى حد ما في رؤية المؤسسات الجامعية لمبدأ الإفصاح بشفافية عن القوائم والتقارير المالية. وتقدم هذه الدراسة تقييماً لواقع المعلومات المحاسبية ودورها في ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية بمحافظة حضرموت.

المقدمة

إن من أهم أسباب وجود المحاسبة وتطورها المستمر يتمثل في أنها توفر المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات سواء لإدارة المنظمة أو للأطراف الخارجية المعنية بهذه المعلومات؛ إذ تؤدي المعلومات المحاسبية دوراً مهماً في إدارة منظمات الأعمال والمنظمات بشكل عام، ومن هنا ظهر ما يعرف بنظام المعلومات المحاسبية الإلكتروني، الذي جاء من أجل تسهيل القيام بالأعمال والممارسات المطلوبة، وفي تنفيذ الأنشطة المحاسبية المختلفة بكفاءة وفعالية، وسرعة ودقة بهدف الحصول على المعلومات المحاسبية التي تحتاجها الإدارة وتساعدتها

في اتخاذ قراراتها، إذ إن مخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني تكون موجهة إلى متخذي القرار في المستويات المختلفة في المنشأة (العليا والمتوسطة والدنيا)، إذ تكون هناك قرارات استراتيجية و القرارات التكتيكية والقرارات التشغيلية أو الروتينية (المصري، ويوسف، 2012، ص 54).

لذلك فإن لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية دورًا فاعلاً وحيويًا في أعمال المؤسسات (ومنها المؤسسات الجامعية)، إذ تركز إدارة الجامعات بمستوياتها المختلفة العليا والوسطى والدنيا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات، ومما لا شك فيه أن المؤسسات الجامعية لا تغفل عن الدور الحيوي والرئيس لنظم المعلومات المحاسبية الإلكتروني في خدمة جميع الأطراف المرتبطة بها (برهان، ورحو، 2010، ص 35).

مشكلة الدراسة:

إن جودة القرار تعتمد بشكل أساسي على جودة المدخلات لهذا القرار من معلومات، وأن إحدى قنوات التغذية الرئيسة للقرارات الإدارية في المنظمة هو نظام المعلومات المحاسبي، لذا فإن أي تحسين أو تضييق في قدرة النظام المحاسبي على إنتاج معلومات ملائمة سينعكس في جودة القرارات الإدارية للمنظمة، وفي ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدواتها المتجددة أصبح من الواضح أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجال المحاسبي له آثار واضحة في جودة المعلومات وفائدتها لمستخدميها (حسون، 2017، ص 26).

وقد واكبت المؤسسات الجامعية في محافظة حضرموت التطورات التكنولوجية، وتزايد اهتمامها بالتحول من أنظمة المعلومات التقليدية إلى الأنظمة الإلكترونية (ومن هذه الأنظمة النظام المحاسبي الإلكتروني) الذي عمل على إضافة قيمة جوهرية من خلال خاصية توفير الوقت والجهد والدقة، وحيث إن نجاح المؤسسات الجامعية يتوقف على كفاءة عمل الإدارات في المستويات المختلفة في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، والتكتيكية، والتشغيلية، ولما لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من دور كبير في عملية اتخاذ القرارات، بما توفره من معلومات للمستويات الإدارية، لذلك تعد المعلومات المحاسبية المصدر الأهم الذي تعتمد عليها الإدارات في اتخاذ قراراتها، غير أن هذا الاستخدام قد تعترضه بعض العقبات والمشاكل المرتبطة بالتكلفة مقابل المنفعة وكيفية قياسها، ومدى إمكانية توفير مقومات نظم المعلومات المحاسبية اللازمة لها، وأهم هذه المقومات العنصر البشري، وكذلك إدراك المؤسسات الجامعية للمنفعة المتحققة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية، وإمكانية تسخيرها للحصول على معلومات محاسبية تساهم في ترشيد القرارات الإدارية فيها (حسون، 2017، ص 42).

ومن هنا يمكن القول إن إحدى مشكلات متخذي القرار في المؤسسات الجامعية في الوقت الحالي هي مشكلة المعلومات وكيفية توفير البيانات والمعلومات اللازمة للعملية الإدارية بجميع جوانبها، فنظم المعلومات واتخاذ القرار يشكلان جانبين مهمين من جوانب العملية الادارية، يعتمد كل منهما على الآخر

ويتأثر به، إذ إن عملية اتخاذ القرار تعتمد بشكل كبير على نوع الدعم المقدم من خلال أنظمة المعلومات (سعد، 2017، ص 61).

ولذلك تتمثل مشكلة البحث الأساسية في بيان دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل استخدام أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.

وبناءً على ذلك يمكن صياغة التساؤلات الآتية للبحث:

السؤال الأول: ما دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

أ- ما دور ملائمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت؟

ب- ما دور الصدق في التعبير عن المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت؟

ج- ما دور ثبات المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت؟

د- ما دور قابلية المقارنة بين المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت؟

السؤال الثاني: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بترشيد القرارات الإدارية تعزى إلى (سنوات الخبرة، التخصص، المؤهل العلمي، الوظيفة)؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1- قياس دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل استخدام أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.

ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية :

أ- قياس دور ملائمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل استخدام أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.

ب- قياس دور موثوقية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل استخدام أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.

ج- قياس دور ثبات المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل استخدام أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.

د- قياس دور قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل استخدام أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.

2- معرفة فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بترشيد القرارات الإدارية تعزى إلى (سنوات الخبرة، التخصص، المؤهل العلمي، الوظيفة).

فرضيات الدراسة:

بناءً على الأهداف الموضوعية للبحث والتساؤلات المختلفة، يسعى هذا البحث للإجابة عن الفرضيات الآتية: الفرضية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت. وتنشق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) لملاءمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.

ب- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) لموثوقية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.

ج- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) لثبات المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.

د- لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0,05) لقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.

الفرضية الثانية: لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة المتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت تعزى إلى (سنوات الخبرة، التخصص، المؤهل العلمي، الوظيفة) عند مستوى معنوية (0,05).

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية البحث فيما يأتي:

الأهمية العلمية:

1. يساهم هذا البحث في فتح آفاق لبحوث أخرى تتناول تصميم نظم المعلومات المحاسبية، وزيادة

كفاءتها في توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات متخذي القرار.

2. تكمن أهمية هذا البحث من خلال ما يقدمه من إسهام في موضوع الدراسة، فقد لاحظ الباحثان

محدودية في الدراسات التي تناولت دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في محافظه حضرموت.

3. تنال هذه الدراسة أهميتها من الأهداف سابقة الذكر.

الأهمية العملية:

1. يعد هذا البحث موضع اهتمام جميع المؤسسات العامة والخاصة على السواء؛ لأهمية توافر قاعدة من المعلومات المحاسبية تفي باحتياجات متخذي القرارات الإدارية وترشيدها.
2. يقوم هذا البحث بتزويد متخذي القرارات في المؤسسات الجامعية في محافظة حضرموت بالنتائج والتوصيات عن مشكلة البحث من خلال بيان مدى إسهام المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل استخدام أنظمة التشغيل الإلكترونية .
3. التزويد بمعلومات تعكس الواقع العملي في المؤسسات الجامعية بمحافظة حضرموت، من خلال بيان الأهمية النسبية لكل خاصية من خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر متخذي القرار وأثرها في ترشيد القرارات الإدارية في ظل استخدام الأنظمة الإلكترونية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: المؤسسات الجامعية - محافظة حضرموت.
- الحدود الزمانية: تتمثل بمدة فترة توزيع الاستبيان على المؤسسات الجامعية لمجتمع الدراسة التي بدأت بالزيارة الأولية لتشخيص مشكلة الدراسة، وجمع المعلومات الأولية عن مجتمع الدراسة، ومن ثم توزيع الاستبانة وإرجاعها، وهي الفترة الممتدة من شهر أغسطس إلى شهر نوفمبر 2021م.
- الحدود البشرية: موظفو الإدارة المالية العاملين في المؤسسات الجامعية بمحافظة حضرموت.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة العربية و الأجنبية في هذا المجال أهمها :

الدراسات باللغة العربية:

- 1- دراسة (بلال، والعمرى، 2019) بعنوان " أثر خصائص المعلومات المحاسبية على جودة اتخاذ القرارات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية بمحافظة ظفار". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص المعلومات المحاسبية في جودة اتخاذ القرارات في الشركات الصناعية بمحافظة ظفار. وتكون مجتمع البحث من المستويات الإدارية العليا بالشركات الصناعية بمحافظة ظفار، وقد اختار الباحث عينة عشوائية بلغ قوامها (55) من الإداريين بثلاث شركات تعمل في مجالات الأسمت، المواد الغذائية، والألبان، وتم توزيع الاستبانات على جميع أفراد عينة البحث، واسترجع الباحث (50) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، أي بنسبة استرجاع بلغت (90,9%). وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للقابلية لمقارنة المعلومات المحاسبية على جودة اتخاذ القرار بالشركات الصناعية المبحوثة.

- 2- دراسة (الهنيي، 2018) بعنوان " دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن". هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة عملية اتخاذ القرارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الأردن

من خلال عمليات التخطيط والرقابة، وتحديد البدائل والمفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المعلومات المحاسبية وكفاءة اتخاذ القرارات سواء خلال التخطيط، أو الرقابة، أو عند تحديد البدائل، أو عند المفاضلة بينها واختيار البديل الأفضل .

3- دراسة (الويزة، وشهنار، 2018) بعنوان " دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية : دراسة حالة في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالبصرة". هدفت الدراسة لبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالبصرة سونلغاز، ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها اعتمدت الدراسة في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما الإطار العملي فقد اعتمد على إعداد دراسة تطبيقية لدور أدوات التحليل المالي في ترشيد القرارات الإدارية من خلال مؤشرات التوازن والنسب المالية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تتعلق بالمعلومات المحاسبية واتخاذ القرار في مديرية توزيع الكهرباء والغاز بالبصرة - سونلغاز كان من أهمها اعتبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية معايير أساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة تلك المعلومات وفعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالفشل المالي، وكذلك إن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية تمثل مدخلات للإدارة المالية إذ تعمل هذه الأخيرة على تبويبها وتحويلها إلى جملة من المؤشرات المالية للتشخيص المالي وتصحيح مختلف الاختلالات و الانحرافات.

4- دراسة (البديري، 2017) بعنوان "أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها : دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية ". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية جودة المعلومات المحاسبية لمستخدم المعلومات، وبيان أي الخصائص التي يهتم بها المستخدم، وكذلك محاولة قياس الجودة في المعلومات المحاسبية من أجل الاعتماد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات المختلفة، وكذلك التعرف على كفاءة المعلومات المحاسبية وجودها في اتخاذ القرارات، وتوضيح العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات، وتحديد مدى استخدام الإدارة لجودة المعلومات للوفاء باحتياجاتها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم تصميم استبانة التي أعدت خصيصاً من أجل جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، إذ بلغت الاستبانات الخاضعة للتحليل (112) استبانة، ولأجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات استخدمت عددًا من الأساليب الإحصائية المناسبة، كالوسط الحسابي، والأوزان النسبية، والانحراف المعياري، والانحدار البسيط، ومن أبرز نتائج هذه الدراسة أن المعلومات تزداد أهميتها لدى مستخدم المعلومات كلما امتازت بالجودة، وكلما كانت المعلومات ملائمة كان إدراك المستخدم أوسع في اتخاذ القرار، اعتماد إدارة الشركة على جودة المعلومات المحاسبية المستمدة من القوائم المالية في اتخاذ القرارات الإدارية، اعتماد الإدارة في اتخاذ قراراتها وأداء وظائفها على جودة المعلومات المحاسبية.

5- دراسة (حسون، 2017) بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية". هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية وأهميتها في ترشيد القرارات الإدارية، وبيان أبعاد تكنولوجيا المعلومات وفوائدها، وعلاقتها بالمحاسبة، وكذلك التعرف على الخصائص النوعية لتكنولوجيا المعلومات في المحاسبة وبيان دورها في تحسين قياس جودة المعلومات المحاسبية وأهمية تكنولوجيا المعلومات في تفعيل عمل نظام المحاسبة، بما يساهم في تدعيم جودة مخرجاته، ومن ثم جودة القرار الإداري المعتمد على هذه المخرجات، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بالاعتماد على البحث النظري والرجوع إلى الأدبيات السابقة، وقد توصلت الدراسة إلى أن مفهوم تكنولوجيا المعلومات المحاسبية هو الاستخدام المحاسبي لتكنولوجيا المعلومات المتمثلة بالحواسيب والإنترنت و أية وسائل اتصال ومعالجة تساهم في تحسين الدقة والجودة وتسهيلها وزيادتها في العمل المحاسبي، وأن تكنولوجيا المعلومات تعمل على توفير كل من الوقت والجهد وذلك عند إعداد المعلومات المحاسبية اللازمة للمستخدمين، وأن استخدام تكنولوجيا المعلومات ضروري جداً من أجل مواكبة التطورات الحديثة ومسايرتها والاستفادة من إيجابياتها، وأن دقة القرارات التي يتم اتخاذها، سواء من المستخدمين الداخليين أو الخارجيين تتأثر بقوة بجودة المعلومات المحاسبية كما أن جودة هذه المعلومات تساهم في خفض حالة عدم التأكد من قبل المستخدمين، وأن تكنولوجيا المعلومات المحاسبية التي تستخدم داخل المنظمة لها القدرة على إلغاء المحددات الخاصة بالمحاسبة التقليدية، والتأكد من أمن المعلومات المحاسبية للقدرة على اختراق الأنظمة المحاسبية لأي منظمة، وكذلك العمل على تحديث البرامج باستمرار من أجل زيادة الأمن على هذه الأنظمة. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في تنمية الإطار النظري للدراسة.

الدراسات باللغة الإنجليزية:

1- دراسة (Ortega and Ramirez، 2017) بعنوان:

"The Use of Accounting Information System as Guidance for the Decision Making in Cucuta SMEs"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع البقالة في مدينة كوكوتا في كولومبيا في دعم عملية اتخاذ القرار، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود نظام معلومات محاسبي جيد في المنشآت الصغيرة والمتوسطة مهمة؛ كونه ينظم إعداد القوائم والتقارير المالية التي تستخدمها المنشأة في تقييم البدائل بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

2- دراسة (Srivastava and Longathan، 2016) بعنوان:

"Impact of Accounting Information for Management Decision Making"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كفاءة النظم المحاسبية وفعاليتها كأداة في اتخاذ القرارات في المنشآت، ودورها في تعظيم ربحية المنشأة. وتمثلت عينة الدراسة في المنشآت التعليمية في الهند. وقد توصلت الدراسة إلى

أن الاستخدام المناسب لنظم المعلومات المحاسبية على المدى الطويل يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات أكثر كفاءة وفاعلية، وأن استخدام نظم المعلومات يقود إلى تقارير مالية جيدة، وبالتالي إلى قرارات جيدة.

3- دراسة (Purwati, et al., 2014) بعنوان:

"The Use of Accounting Information in the Business Decision making Process in Small and Medium Enterprises in Banyamas Region, Indonesia"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المعلومات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منطقة بانياموس في أندونيسيا في اتخاذ القرارات بشكل عام، وقرارات الاستثمار بشكل خاص، وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام المعلومات المحاسبية يشجع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على إعداد قوائم مالية بمستوى جيد، ويزيد من قدرة المنشآت على جذب الاستثمارات.

4- دراسة (Mamid and Oluic, 2013) بعنوان:

"Information technology and accounting informationsystems' quality in Croatian middle and large companies"

وهدف الدراسة إلى الكشف عن أهمية نظام المعلومات المحاسبية لإعداد البيانات المحاسبية بدقة عالية لمجموعة من متخذي القرارات ومستخدمي هذه البيانات، تم أيضًا التعرف على مقاييس جودة نظم المعلومات المحاسبية (AIS) وإدراك المحاسبين الماليين في المنظمات المتوسطة في أوكرانيا وفهم لنظام المعلومات المحاسبية، وتكون مجتمع وعينة الدراسة من (142) فردًا، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن جودة نظام المعلومات المحاسبية يتأثر بالكثير من العوامل، كما أن نظام المعلومات المحاسبية الحديث لا يمكن تصوره بغير استخدام تكنولوجيا المعلومات المناسبة إذ تؤثر تكنولوجيا المعلومات في كيفية عمل نظام المعلومات المحاسبية فهي تسهم في جودة ودقة المعلومات والبيانات المحاسبية، والتوصيل في الوقت المناسب.

5- دراسة (Siyanbola, 2012) بعنوان:

"Accounting Information As An Aid To Management Decision Making"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المعلومات المحاسبية المساعدة على اتخاذ القرارات الإدارية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على الاستبانة في جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة والبالغ عددها (50) شخصًا من الشركات الصناعية في ماليزيا، إذ قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات، مثل الوسط الحسابي والانحراف المعياري و t -test، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعلومات المحاسبية لها أثر كبير في القرارات الإدارية، وأن هناك علاقة كبيرة بين تصورات الموظفين والمعلومات المحاسبية، وأن هناك علاقة كبيرة بين عامل الوقت والمعلومات المحاسبية، وأن المعلومات المحاسبية لها أثر كبير في أداء الشركة، وقد أوصت الدراسة بأن تقوم الشركات بتعيين محاسبين ذوي كفاءة عالية من أجل توفير معلومات دقيقة، ذات قيمة، والحفاظ على سجل محاسبي دقيق، وقد استفاد الباحثان من هذه الدراسة في تنمية أداة الدراسة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. من خلال استعراض الدراسات السابقة فقد لوحظ تناول غالب الدراسات السابقة العلاقة الرابطة بين كل من المعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرار بمختلف أشكالها داخل المؤسسات المختلفة، وتأتي دراستنا لتكملة الدراسات السابقة، وقد أخذت بعين الاعتبار الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وربطها بجانب ترشيد القرارات الإدارية (الإستراتيجية - التكتيكية - التشغيلية) في المؤسسات الجامعية في محافظة حضرموت.
2. ما يميز هذه الدراسة هو التركيز على الخصائص الرئيسة (الملاءمة والصدق في التعبير)، والثانوية (الثبات والقابلية للمقارنة) للمعلومات المحاسبية، والعوامل المختلفة التي تؤثر فيها خاصة في ظل استخدام أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظة حضرموت.
3. تعد هذه الدراسة من الدراسات المحدودة التي تم تناولها في محافظة حضرموت بشكل عام وفي المؤسسات الجامعية بشكل خاص.

الإطار النظري للدراسة:

يعد نظام المعلومات المحاسبية أحد المكونات الرئيسة لنظم المعلومات الإدارية، ويتضمن كافة الأنشطة والعمليات التي تهدف إلى إنتاج المعلومات وتوصيلها إلى مستخدميها الداخليين والخارجيين في المجالات المختلفة، ويعد النظام المحاسبي أيضاً في ظل الثورة التقنية التي نعيشها من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، والتي تؤثر في رفاهية الأفراد والمجتمعات (صيام، وسعادة، 1996: 1).

مفهوم المعلومات المحاسبية:

إنَّ المعلومات المحاسبية تعد بيانات عولجت للحصول على مؤشرات ذات معنى، تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار (جمعة، وآخرون، 2007: 8).

وقد عرفها (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 369) بأنها: كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية، والتي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من استخدامها.

أهمية المعلومات المحاسبية:

يشير (السيد، 2009: 77) إلى أن الحاجة إلى المعلومات المحاسبية تنشأ من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد، لذا فالهدف منها هو تخفيف حالة عدم التأكد لدى مستخدميها (خاصة متخذي القرارات)؛ لأن وفرة المعلومات اللازمة تؤدي إلى زيادة المعرفة المسبقة: وذلك عندما تستخدم كنسب احتمالية للاختيار بين

البدائل المتاحة، لذا ليس من الضروري أن تتحول البيانات إلى معلومات بعد إجراء العمليات عليها، بل يرتبط ذلك بتحقيق شرطين عند استخدامها من قبل متخذي القرارات:

- أن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وهذا من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة.
- يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار؛ وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول، إذ يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات مستقبلية.

مجال استخدام المعلومات المحاسبية:

يمكن تحديد مجالات استخدام المعلومات المحاسبية وفق تقسيم الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وذلك فيما يأتي:

- 1- الاستخدام الداخلي للمعلومات المحاسبية: تستخدم المعلومات المحاسبية من قبل الأطراف الداخليين للمؤسسة، المثلة في الملاك والمدراء؛ وذلك من أجل ما يأتي:
 - تقييم نظام المعلومات المحاسبية المعتمد من خلال المعلومات المحاسبية المقدمة، واتخاذ قرار تعديله، أو إلغائه أو مواصلة تطبيقه.

- تخصيص الموارد المالية المتاحة.

- اختيار المنتجات والخدمات التي يتم تقديمها، والمتنظر منها أكبر عائد مالي للمؤسسة.

- ترتيب مصادر التمويل المتاحة، والمرتبقة للمؤسسة.

- تنظيم سياسة سداد الالتزامات المترتبة على المؤسسة.

2- الاستخدام الخارجي للمعلومات المحاسبية: تستخدم فيما يأتي:

- تزويد المساهمين في المؤسسة بالمعلومات المحاسبية المعبرة عن وضع المؤسسة؛ بغية تقييم الأداء الإداري للمديرين.

- إمداد الخبراء والمحللين بالمعلومات المحاسبية؛ بغية التأكد من مدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

- استعمال إدارة الضرائب المعلومات المحاسبية؛ بغية التأكد من مدى تقييد المؤسسة بالتشريعات الضريبية المعمول بها.

- يسعى الدائنون إلى طلب المعلومات المحاسبية؛ لتمكينهم من معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛ من أجل الاطمئنان، والمطالبة بتسوية الديون التي هي على عاتق المؤسسة.

- يسعى المستثمرون الحاليون أو المرتقبون إلى طلب المعلومات المحاسبية؛ بغية تمكينهم من التنبؤ بأوضاعها المالية، وأرباحها المستقبلية؛ لأجل اتخاذ القرارات الملائمة للاستثمار أو الإقراض.

- تستخدم من قبل السلطات القضائية في حالة وجود نزاعات بينها وبين أطراف أخرى، لها علاقة بالمؤسسة سابقاً أو حالياً.

تعد المعلومات المحاسبية ركيزة أساسية من أجل إنجاح سياسة التنمية داخل الدولة؛ إذ تقوم المحاسبة الوطنية بجمع المعلومات المحاسبية من المؤسسات كافة؛ بغية إعداد ميزانية الدولة، وتوجيه السياسة الاستثمارية.

دور المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات:

تعد المحاسبة بحسب (العبيد، 2012) المرآة للأداء المالي والاقتصادي، وعصب الحياة للمنشآت الاقتصادية والخدمية، إذ إن الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي تقديم معلومات في القوائم المالية، التي تعبر عن المركز المالي للمنظمة بحيث تساعد هذه المعلومات متخذي القرار على تقويم البدائل المختلفة، والعائد المتوقع، والتكاليف والمخاطر، مما يؤدي إلى زيادة فاعلية الأفراد والمشروعات والأسواق والحكومات في تخصيص الموارد؛ نظراً لتوفر معلومات موثوق بها، تعكس قدرة مشروعات الأعمال وأدائها.

لذا فإن عددًا من مستخدمي البيانات المالية، سواء كانوا داخليين أو خارجيين فإنهم يستخدمونها لاتخاذ القرارات الصائبة، ويتمثل أثر مستخدمي البيانات المالية بفئات أصحاب حقوق الملكية، والمستثمرين ومصالح الدولة المختلفة، لأغراض الضرائب وخطة التنمية الاقتصادية للدولة وغيرها.

يمكن توضيح دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات على النحو الآتي:

1- إعداد الموازنات التخطيطية: التي تمثل خطة العمليات المستقبلية، وتعكس الأهداف العامة بشكل أهداف تفصيلية، وتحدد المسؤولية عن كل هدف تفصيلي، وتعد مقياساً للأداء ومعياراً للرقابة.

2- تصميم نظم المعلومات المحاسبية: حيث تصمم على أساس التنظيم الموضوع للوحدات المحاسبية وطبيعة النشاط الاقتصادي، ويتوقف تصميم النظم المحاسبية على عاملين رئيسيين:

- المبادئ العلمية المحاسبية.

- الأساليب المحاسبية، التي تتمثل في القواعد والإجراءات والسياسات، الواجب اتباعها لتنفيذ المبادئ المحاسبية.

3- تسجيل العمليات: وتتضمن هذه المرحلة تسجيل العمليات كافة وتبويبها، وتمثل هذه المرحلة مدخلات نظام المعلومات المحاسبية، التي تؤدي أساساً إلى إنتاج مخرجات هذا النظام في صورة قوائم مالية.

4- المراجعة ومراقبة تنفيذ الموازنة: وتهدف المراجعة إلى تقييم الإجراءات التي تمت في المؤسسة، بما في ذلك ضمان حقوق المؤسسة، والحفاظة على أصولها، والتأكد من سلامة القيود المحاسبية، ونظام المعلومات، ودقة القوائم المالية.

5- تحليل القوائم المالية وتفسيرها: يتم فحص القوائم المالية وتحديد العلاقات بين أجزائها وإظهار التغيرات التي تطرأ على عناصرها، وذلك لخدمة أغراض القرارات الإدارية الجارية والاستثمارية ورسم الخطط والسياسات المستقبلية.

إن الوظيفة والمهدف النهائي للمعلومات المحاسبية هو زيادة المعرفة، أو تحويل المجهول إلى معلومة، أو تخفيض حالات عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات، مما يساعدهم على اتخاذ القرارات الهادفة في إطار موضوعي.

إن دراسة مراحل عملية اتخاذ القرارات والظروف التي في ظلها تتخذ القرارات المختلفة، يبين مدى الحاجة للمعلومات، سواء في تحديد المشكلة وتحليلها، أو وضع البدائل الممكنة وتحديد حل هذه المشكلة، أو في تقييم تلك البدائل، وتقدير احتمالات حدوثها ونتائجها، فلا يمكن لأي مستوى إداري أن يتخذ أي قرار بشأن أي وظيفة من وظائف الإدارة إلا بالاعتماد على المعلومات المحاسبية، ويحصل متخذ القرار على المعلومات اللازمة لقراراته من مصادر مختلفة، ولكن التقارير المالية تعد أفضل مصادر المعلومات، والسبب في ذلك أن هذه المعلومة الكمية قابلة للتحقق من صحتها، كما أن أحد الأهداف الرئيسة للقوائم المالية هو توفير المعلومات من أجل اتخاذ القرار (أبو هويدي، 2011).

إن المشكلة التي تواجه الإدارة هي تحديد ما هو الكم المطلوب من المعلومات المحاسبية، وطريقة عرضها الملائمة لعملية اتخاذ القرارات، فهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرارات وكمية المعلومات الواجب توفرها؛ لأن زيادة المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب سيؤثر سلباً على عملية صنع القرار، فيجب أن تكون المعلومات ملائمة من حيث النوعية والوقت والتكلفة. فكلما كانت المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار غير كافية يزيد الوقت المستغرق في اتخاذ القرار، أما إذا كانت المعلومات كافية وفي الوقت المناسب فاتخاذ القرار يكون في الوقت المناسب، في حين إذا كانت كمية المعلومات تزيد عن الحد المطلوب فإنها تؤدي إلى تشويش فكر متخذ القرار، مما ينعكس سلباً على وقت اتخاذ القرار (الراوي، 1999).

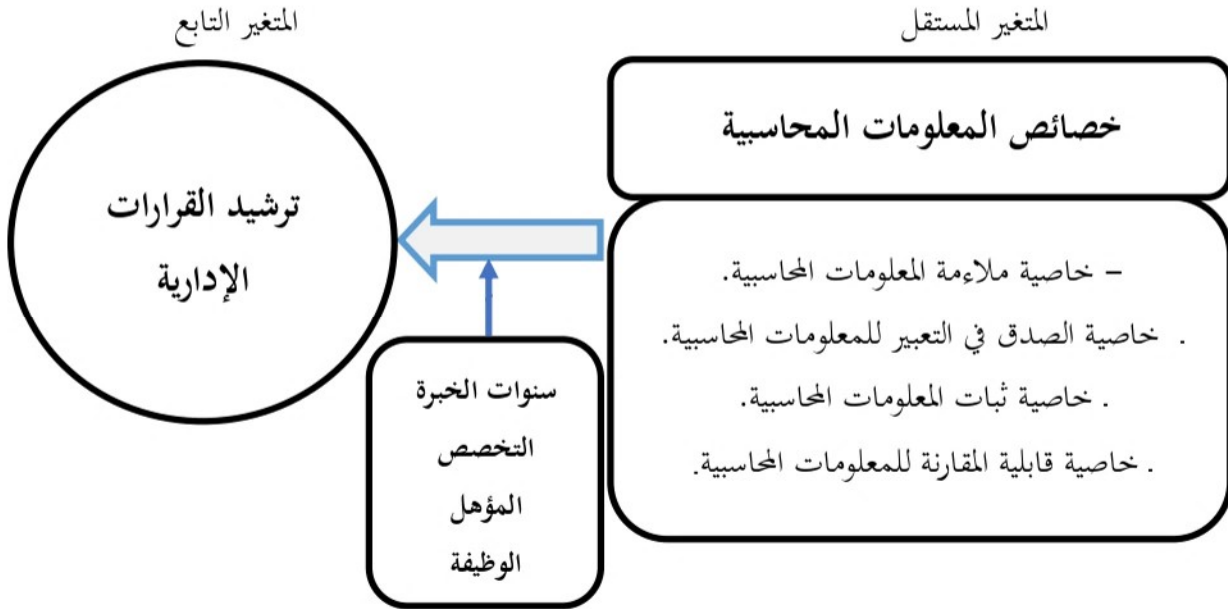
الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فهي وصفية للوقوف على مستوى المعلومات المحاسبية، وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية العاملة في محافظة حضرموت، وهي أيضاً دراسة تحليلية تهدف للتعرف على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية العاملة في محافظة حضرموت.

نموذج الدراسة:

شكل رقم (1) يوضح نموذج الدراسة



مجتمع الدراسة وعينها:

بحسب موقع وزارة التعليم العالي في الشبكة العنكبوتية فإن عدد المؤسسات الجامعية العاملة في محافظة حضرموت 10 جامعات، منها جامعتان حكوميتان. والجدول رقم (1) يوضح ذلك: (المرجع: موقع وزارة التعليم العالي - <https://moheer-portal.academ>).

جدول رقم (1) بيانات مجتمع الدراسة

م	النوع	اسم الجامعة	سنة التأسيس	موظفو الإدارة المالية
1	حكومي	جامعة حضرموت	1993م	25
2		جامعة سيئون	2017م	7
3	خاص	جامعة العلوم والتكنولوجيا	1994م	10
4	خاص	جامعة الريان	2009م	8
5	خاص	جامعة الأحقاف	1994م	7
6	خاص	جامعة العرب	2018م	3
7	خاص	جامعة القرآن الكريم	2003م	3
8	خاص	كلية الإمام الشافعي	-	1
9	خاص	جامعة الإيمان	1993م	1
10	خاص	جامعة الوسطية	-	1
الإجمالي				66

(المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة التعليم العالي)

وبناءً على الجدول أعلاه فإن مجتمع الدراسة يتكون من جميع الموظفين في الإدارة المالية لدى المؤسسات الجامعية العاملة بمحافظة حضرموت البالغ عددهم (66) موظفاً. وباعتبار إمكانية الوصول إلى كل مفردات مجتمع البحث فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الحصر الشامل لجميع مفردات مجتمع البحث. وقد تم توزيع الاستبانة على الموظفين المستهدفين في (10) مؤسسات جامعية كما هو مبين في الجدول رقم (1)، باستخدام طريقة الحصر الشامل لـ (66) موظفاً، واسترجع منها (59) استبانة، وتم استبعاد (4) استبانات لضرورات التحليل، فأصبح العدد النهائي للاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي 55 استبانة ونسبة (89.4%).

جدول رقم (2): عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل

م	اسم الجامعة	الموزعة	المسترجع	المستبعد	الصالح
1	جامعة حضرموت	25	24	1	23
2	جامعة سيئون	7	4	1	3
3	جامعة العلوم والتكنولوجيا	10	10	0	10
4	جامعة الريان	8	8	0	8
5	جامعة الأحقاف	7	7	2	5
6	جامعة العرب	3	2	0	2
7	جامعة القرآن الكريم	3	2	0	2
8	كلية الإمام الشافعي	1	1	0	1
9	جامعة الإيمان	1	1	0	1
10	جامعة الوسطية	1	0	0	0
	الإجمالي	66	59	4	55

أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من استبانة، التي تكونت من قسمين تمثلاً فيما يأتي:
القسم الأول: هدف إلى جمع البيانات الشخصية عن أفراد عينة الدراسة، واشتملت على (الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والتخصص، والوظيفة، وسنوات الخبرة).

القسم الثاني: يتكون من محورين، تم قياسهما باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، كالآتي:
المحور الأول: يتكون من مجموعة من الفقرات التي عبّرت عن وجهات نظر العاملين في الإدارة المالية عن توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال أربعة مجالات كالآتي:

المجال الأول: يتعلق بمدى توفر خاصية الملاءمة في المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية، وتضمنت (5) فقرات.

المجال الثاني: يتعلق بمدى توفر خاصية الصدق في التعبير للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية.

المجال الثالث: يتعلق بمدى توفر خاصية الثبات في المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية. المجال الرابع: يتعلق بمدى توفر خاصية القابلية للمقارنة في المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية.

المحور الثاني: يتكون من مجموعة من الفقرات، وعددها (10) فقرات، التي عبرت عن وجهات نظر العاملين في الإدارة المالية عن دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات التشغيلية والتكتيكية والاستراتيجية.

مصادر الحصول على المعلومات:

لأجل الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان باللجوء إلى مصدرين أساسيين، هما :

- 1- المصادر الثانوية : وهي البيانات والمعلومات المتاحة، التي تم جمعها من الكتب والمقالات العربية والأجنبية المتخصصة، والدراسات المنشورة، والرسائل الجامعية المتعلقة بموضوع الدراسة نفسه، وقد هيأت هذه البيانات الأطر والأسس العلمية لإثراء الجانب العلمي لهذه الدراسة.
- 2- المصادر الأولية: وهي البيانات التي اعتمد عليها الباحثان من خلال تصميم استبانة لتحقيق الأهداف الرئيسة للدراسة، وتم تطويرها وفقاً للإجراءات المتبعة في البحث العلمي، بحيث غطت الجوانب كافة، التي بنيت عليها الفرضيات، وتم تناولها في الإطار النظري ليتم توزيعها على عينة الدراسة من قبل الباحثين من أجل جمع البيانات اللازمة وتحليلها للوصول إلى أهداف الدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تتمثل أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة في الآتي:

- 1- معامل الفاكرونباخ لاختبار ثبات عينة الدراسة.
- 2- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية.
- 3- الانحدار الخطي البسيط.
- 4- الانحدار الخطي المتعدد.

النتائج واختبار الفرضيات:

لغرض تحليل البيانات التي تم جمعها، فقد استخدمت الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (برنامج spss) (Statistical Package For Social Sciences)، وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

المخصص لقياس الاتجاهات، فقد استخدم ترميز البيانات وفقاً لهذا المقياس إذ أعطي الرقم (5) للإجابة بموافق بشدة، وهي أعلى درجات المقياس، وتعني توافر هذه الفقرة بشكل تام، كما أعطي الرقم (4) للإجابة بموافق، في حين أعطي الرقم (3) للإجابة بمحايد، وأعطى الرقم (2) للإجابة معارض، في حين أعطي الرقم (1) للإجابة معارض بشدة، وهي أدنى درجات المقياس، وتعني عدم توافر الفقرة بشكل تام. واستخدم الوسط الحسابي الفرضي للدراسة (3) ويحتسب من الصيغة

$$\mu = [1+2+3+4+5] / 5 = 15/5 = 3$$

1- توزيع عينة البحث حسب المؤهل:

جدول رقم (3): توزيع عينة البحث حسب المؤهل

المؤهل	التكرار	النسبة %
دبلوم	12	21.8
بكالوريوس	34	61.8
ماجستير	5	9.1
أخرى	4	7.3
الإجمالي	55	100.0

2- توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة:

جدول رقم (4): توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة

فئات سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
أقل من 5 سنوات	11	20
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	27	49.1
من 11 سنوات إلى 15 سنة	7	12.7
أكثر من 15 سنة	10	18.2
الإجمالي	55	100.0

3- توزيع عينة البحث حسب المسمى الوظيفي:

جدول رقم (5): توزيع عينة البحث حسب المسمى الوظيفي

الوظيفة	التكرار	النسبة %
مختص	19	34.5
رئيس قسم	23	41.8
مدير إدارة	9	16.4
مدير عام وما فوق	4	7.3
الإجمالي	55	100.0

4- توزيع عينة البحث حسب التخصص:

جدول رقم (6): توزيع عينة البحث حسب التخصص

التخصص	التكرار	النسبة %
محاسبة	42	76.4
إدارة أعمال	9	16.4
علوم مالية ومصرفية	1	1.8
تخصص آخر	3	5.4
الإجمالي	55	100.0

3- توزيع عينة البحث بحسب نوع الجامعة

جدول رقم (7): توزيع عينة البحث نوع الجامعة

نوع الجامعة	التكرار	النسبة %
جامعة حكومية	26	47.3
جامعة خاصة	29	52.7
الإجمالي	55	100.0

ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ لاختبار ثبات أداة الدراسة، وكانت النتائج بحسب الجدول الآتي:

جدول رقم (8): نتائج قيم معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لعبارات ومحاور الاستبيان

م	اسم المحور	قيمة معامل ألفا كرونباخ
1	جميع فقرات الاستبيان	0.86
2	خصائص المعلومات المحاسبية	0.80
3	ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية	0.79

يتضح من الجدول أعلاه رقم (8) أن جميع عبارات الاستبيان تتمتع باتساق عالي

إذ بلغ معامل ألفا كرونباخ (0.86).

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

في هذا الجزء من التحليل استخدمت المتوسطات والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتحليل أبعاد الاستبيان وعباراته، المتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية، وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.

التحليل الوصفي لفقرات أبعاد محور خصائص المعلومات المحاسبية:

1- بُعد ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية

يوضح الجدول الآتي رقم (9) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والوزن النسبي لبُعد ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية.

جدول رقم (9): المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لبُعد ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية.

م	ملائمة المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية	الرتبة	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	الاتجاه
1	يتم الحصول على المعلومات المحاسبية في شكل قوائم وتقارير مالية في الوقت المناسب لمتخذ القرار.	5	0.97	73	5.02	0.000	موافق
2	القوائم والتقارير المالية توفر معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية مستقبلية لمتخذي القرار.	3	0.76	77.8	8.67	0.000	موافق
3	المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من القوائم والتقارير المالية لها أثر رجعي (أثر عكسي) عند القيام بتصحيح أو إعداد معلومات محاسبية جديدة.	6	0.63	71.6	6.86	0.000	موافق
4	تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية يضمن توفير معلومات محاسبية ملائمة.	1	0.54	84.8	16.88	0.000	موافق بشدة
5	تطبيق مبدأ الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية للجامعة وفق القوانين المعمول بها يجعلها أكثر ملاءمة لمتخذ القرار.	4	0.88	77.4	7.33	0.000	موافق
6	الاعتماد على النظام المحاسبي الإلكتروني يساهم في الحصول على معلومات محاسبية أكثر ملاءمة لمتخذ القرار.	2	0.78	79.6	9.32	0.000	موافق
	المتوسط العام		3.87				
	الانحراف المعياري		0.24				

يتضح من الجدول السابق رقم (9) أن متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه عبارات بُعد ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية كانت مرتفعة إذ تراوحت بين (3.58) كحد أدنى و (4.24) كحد أعلى وباتجاه عام موافق، وحصلت العبارة رقم (4) التي تنص على (تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية يضمن توفير معلومات محاسبية ملائمة). على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.24) وانحراف معياري (0.54) وباتجاه موافق بشدة، في حين أن العبارة رقم (3) التي تنص على (المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من القوائم والتقارير المالية لها أثر رجعي (أثر عكسي) عند القيام بتصحيح أو إعداد معلومات محاسبية جديدة). قد احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.58) وانحراف معياري (0.63) وباتجاه موافق، كما نجد أن جميع المتوسطات لجميع العبارات تجاوزت المتوسط الفرضي (3)، ولاختبار الفرق بين متوسط فقرات البعد والمتوسط الفرضي (3) تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة، وبلغت مستوى المعنوية المصاحبة لهذا الاختبار لجميع الفقرات (0.000) وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، مما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات هذا البعد مرتفعة، أما المتوسط العام للمحور فقد بلغ قيمة (3.87) وانحراف معياري (0.24) باتجاه موافق مما يدل أن اتجاهات الإجابات تجاه بُعد ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية بشكل عام كانت كبيرة وهو أيضاً ما تؤكد الأهمية النسبية للعبارات إذ تجاوزت الحد الأدنى (0.68) وبناءً على التحليل الوصفي السابق نجد أن نقاط القوة لبعد ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت ركزت على أن المؤسسات الجامعية تطبق المعايير المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية والتقارير المالية، وبما يضمن توفير معلومات محاسبية ملائمة، ويساعدها الاعتماد على النظام المحاسبي الإلكتروني في الحصول على معلومات محاسبية، ذات قدرة تنبؤية مستقبلية، تساعدها في اتخاذ القرارات الملائمة.

2- بُعد الصدق في التعبير للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية:

يوضح الجدول الآتي رقم (10) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والوزن النسبي لبُعد موثوقية المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية.

جدول رقم (10): المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لعدد موثوقية المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية.

م	مؤثوقية المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني	الرتبة	الوزن النسبي	الأهمية النسبية	القيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
1	تتميز عملية إعداد القوائم المالية بالموضوعية والحياد.	3	78.6	0.81	3.93	0.000	موافق
2	تتميز المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية بالصدق والشفافية.	5	76.8	0.76	3.84	0.000	موافق
3	تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية والتقارير المالية يضمن توفير معلومات محاسبية أكثر موثوقية.	2	82.2	0.63	4.11	0.000	موافق
4	الإفصاح بشفافية عن القوائم والتقارير المالية للجامعة يكسبها خاصية الموثوقية لدى كل من يتحصل عليها.	1	83.6	0.77	4.18	0.000	موافق
5	الاعتماد على النظام المحاسبي الإلكتروني يسهم في الحصول على معلومات محاسبية أكثر موثوقية لمتخذ القرار	4	77	0.83	3.85	0.000	موافق
	المتوسط العام		3.98				
	الانحراف المعياري		0.15				

يتضح من الجدول السابق رقم (10) أن متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه عبارات بُعد موثوقية المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية كانت مرتفعة إذ تراوحت بين (3.84) كحد أدنى و(4.18) كحد أعلى، وباتجاه موافق، وحصلت العبارة رقم (4) التي تنص على (الإفصاح بشفافية عن القوائم والتقارير المالية للجامعة يكسبها خاصية الصدق في التعبير لدى كل من يتحصل عليها.) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.18) وانحراف معياري (0.77) وباتجاه موافق، في حين أن العبارة رقم (2) والتي تنص على (تتميز المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير

المالية بالصدق والشفافية). قد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.84) وانحراف معياري (0.76) وباتجاه موافق، كما نجد أن جميع المتوسطات لجميع العبارات تجاوزت المتوسط الفرضي (3) ولاختبار الفرق بين متوسط فقرات البعد والمتوسط الفرضي (3) تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة، وبلغت مستوى المعنوية المصاحبة لهذا الاختبار لجميع الفقرات (0.000) وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، مما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات هذا البعد مرتفعة، أما المتوسط العام للمحور فقد بلغ قيمة (3.98) وبانحراف معياري (0.15) باتجاه موافق، مما يدل على أن اتجاهات الإجابات تجاه بُعد موثوقية المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية بشكل عام كانت كبيرة، وهو أيضًا ما تؤكد الأهمية النسبية للعبارات إذ تجاوزت الحد الأدنى (0.68) وبناءً على التحليل الوصفي السابق نجد أن نقاط القوة لبعد موثوقية المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت تركزت في اعتماد المؤسسات الجامعية على الإفصاح بشفافية عن القوائم والتقارير المالية للجامعات، وبما يكسبها خاصية الموثوقية لدى كل من يتحصل عليها، وتعمل على تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية والتقارير المالية، يضمن توفير معلومات محاسبية أكثر موثوقية، وتتميز عملية إعداد القوائم المالية لهذه المؤسسات بالموضوعية والحياد.

3- بُعد ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية:

ويوضح الجدول الآتي رقم (11) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والوزن النسبي لبُعد ثبات

المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية

جدول رقم (11): المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لبُعد ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية

م	ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الوزن النسبي	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	الاتجاه
1	يتم إعداد القوائم والتقارير المالية عن طريق تطبيق طرق محاسبية موحدة.	3.47	0.94	4	69.4	3.73	0.000	موافق
2	يتم إعداد القوائم والتقارير المالية المراد استخدامها وفق تطبيق سياسات محاسبية ثابتة ومتعارف عليها.	3.78	0.74	1	75.6	7.86	0.000	موافق
3	يتم الإفصاح عن الطرق والسياسات المحاسبية المعمول بها في إعداد القوائم والتقارير المالية، وفي حال التغيير يشترط أن يتم الإفصاح عن ذلك التغيير ومبرراته وأثره.	3.60	0.94	3	72	4.76	0.000	موافق

م	ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الوزن النسبي	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	الاتجاه
4	الاعتماد على النظام المحاسبي الإلكتروني أسهم في ثبات الطرق والسياسات المحاسبية المعمول بها.	3.75	0.73	2	75	7.62	0.000	موافق
	المتوسط العام	3.65						
	الانحراف المعياري	0.14						

يتضح من الجدول السابق رقم (11) أن متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه عبارات بُعد ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية كانت مرتفعة إذ تراوحت بين (3.47) كحد أدنى و(3.78) كحد أعلى، وباتجاه موافق، وحصلت العبارة رقم (2) التي تنص على (يتم إعداد القوائم والتقارير المالية المراد استخدامها وفق تطبيق سياسات محاسبية ثابتة ومتعارف عليها). على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.78) وانحراف معياري (0.74) وباتجاه موافق، في حين أن العبارة رقم (1) التي تنص على (يتم إعداد القوائم والتقارير المالية عن طريق تطبيق طرق محاسبية موحدة) قد أخذت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.47) وانحراف معياري (0.94) وباتجاه موافق، كما نجد أن جميع المتوسطات لجميع العبارات تجاوزت المتوسط الفرضي (3) واختبار الفرق بين متوسط فقرات البعد والمتوسط الفرضي (3) تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة، وبلغت مستوى المعنوية المصاحبة لهذا الاختبار لجميع الفقرات (0.000)، وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، مما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات هذا البعد مرتفعة، أما المتوسط العام للمحور فقد بلغ قيمة (3.65) وانحراف معياري (0.14) باتجاه موافق مما يدل على أن اتجاهات الإجابات تجاه بُعد ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية بشكل عام كانت كبيرة، وهو أيضاً ما تؤكد الأهمية النسبية للعبارات إذ تجاوزت الحد الأدنى (0.68) وبناءً على التحليل الوصفي السابق نجد أن نقاط القوة لبعد ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظلة حضرموت تركزت في أن المؤسسات الجامعية في حضرموت تعمل على إعداد القوائم والتقارير المالية المراد استخدامها وفق تطبيق سياسات محاسبية ثابتة ومتعارف عليها، وأن اعتمادها على النظام المحاسبي الإلكتروني أسهم في ثبات الطرق والسياسات المحاسبية المعمول بها.

4- بُعد قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية:

يوضح الجدول الآتي رقم (12) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والوزن النسبي لبُعد قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية.

جدول رقم (12): المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لبُعد قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية

م	قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الوزن النسبي	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	الاتجاه
1	تتصف القوائم والتقارير المالية المقدمة بقابليتها للمقارنة من سنة لأخرى.	3.75	0.73	2	75	13.38	0.000	موافق
2	تتصف القوائم والتقارير المالية للجامعة بقابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للجامعات الأخرى.	3.95	0.52	1	79	3.11	0.000	موافق
3	الإفصاح بشفافية عن القوائم والتقارير المالية للجامعة التي تم قياسها وفق القانون المعمول به يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة لمستخدميها.	3.36	0.87	4	67.2	5.79	0.000	محايد
4	الاعتماد على النظام المحاسبي الإلكتروني يوفر معلومات محاسبية قابلة للمقارنة من سنة لأخرى وكذلك فيما بين الجامعات.	3.73	0.93	3	74.6	6.39	0.000	موافق
	المتوسط العام	3.70						
	الانحراف المعياري	0.25						

يتضح من الجدول السابق رقم (12) أن متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه عبارات بُعد قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية كانت مرتفعة إذ تراوحت بين (3.36) كحد أدنى و(3.95) كحد أعلى وباتجاه محايد وموافق، وحصلت العبارة رقم (2) التي تنص على (تتصف القوائم والتقارير المالية للجامعة بقابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للجامعات الأخرى). قد حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري (0.52) وباتجاه موافق، في حين أن العبارة رقم (3) التي تنص على (الإفصاح بشفافية عن القوائم والتقارير المالية للجامعة التي تم قياسها وفق القانون المعمول به يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة لمستخدميها) قد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.36) وانحراف معياري (0.87)

وباتجاه محايد، كما نجد أن جميع المتوسطات لجميع العبارات تجاوزت المتوسط الفرضي (3)، ولاختبار الفرق بين متوسط فقرات البعد والمتوسط الفرضي (3) تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة، وبلغت مستوى المعنوية المصاحبة لهذا الاختبار لجميع الفقرات (0.000) وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، مما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات هذا البعد مرتفعة، أما المتوسط العام للمحور فقد بلغ قيمة (3.70) وبانحراف معياري (0.25) باتجاه موافق مما يدل على أن اتجاهات الإجابات تجاه بُعد قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية بشكل عام كانت كبيرة، وهو أيضاً ما تؤكد الأهمية النسبية للعبارات إذ تجاوزت الحد الأدنى (0.68) وبناءً على التحليل الوصفي السابق نجد أن نقاط القوة لبعد قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات التعليمية بمحافظات حضرموت تركزت في اتصاف القوائم والتقارير المالية بقابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للجامعات المستهدفة مع بعضها البعض وقابليتها للمقارنة من سنة لأخرى. أما نقاط الضعف فتركزت في وجود ضعف إلى حد ما في رؤية المؤسسات الجامعية لمبدأ الإفصاح بشفافية عن القوائم والتقارير المالية للجامعة التي تم قياسها وفق القانون المعمول به الذي يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة لمستخدميها.

التحليل الوصفي لمحور ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية:

يوضح الجدول الآتي رقم (13) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والوزن النسبي لمحور ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية

جدول رقم (13) المتوسطات والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لمحور ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية

م	ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الوزن النسبي	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	الاتجاه
1	تمكن المعلومات المحاسبية الإدارة من تنظيم وتنسيق العمل بين الوحدات الإدارية المختلفة في الجامعة.	4.20	0.78	1	84	11.42	0.000	موافق
2	تساعد المعلومات المحاسبية الإدارة من تقييم الخدمات التعليمية المقدمة للطلاب في الجامعة.	3.89	0.74	4	77.8	8.96	0.000	موافق
3	تساعد المعلومات المحاسبية الإدارة في تحديد الاحتياجات المطلوبة من المواد اللازمة لأداء الأنشطة والوظائف.	3.89	0.83	4	77.8	7.94	0.000	موافق

م	ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية	المرجح المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	الوزن النسبي	المحسوبة	قيمة T	المعدنية مستوى	الاتجاه
4	تساعد المعلومات المحاسبية الإدارة في الإشراف والرقابة على الأنشطة التي تمارسها الأقسام المختلفة في الجامعة.	3.91	0.75	3	78.2	8.96		0.000	موافق
5	تمكن المعلومات المحاسبية الإدارة من حل مشاكلها اليومية في الجامعة.	3.69	0.61	8	73.8	8.47		0.000	موافق
6	تتميز المعلومات المحاسبية بالقابلية للفهم من متخذي القرار في الجامعة.	3.62	0.78	9	72.4	5.87		0.000	موافق
7	تساعد المعلومات المحاسبية الإدارة في وضع استراتيجية الجامعة.	3.95	0.62	2	79	11.29		0.000	موافق
8	تساعد المعلومات المحاسبية الإدارة في تحديد الأهداف طويلة الأجل للجامعة.	3.82	0.61	6	76.4	9.93		0.000	موافق
9	تمكن المعلومات المحاسبية الإدارة في التخطيط للموارد المالية والمادية والبشرية للجامعة.	3.75	0.67	7	75	8.22		0.000	موافق
10	تتوفر المعلومات المحاسبية للإدارة بالوقت المناسب لاتخاذ القرار.	3.87	0.67	5	77.4	9.69		0.000	موافق
	المتوسط العام	3.86							
	الانحراف المعياري	0.16							

يتضح من الجدول السابق رقم (13) أن متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه عبارات ترشيد القرارات الإدارية كانت مرتفعة إذ تراوحت بين (3.62) كحد أدنى و(4.20) كحد أعلى وباتجاه موافق، وحصلت العبارة رقم (1) التي تنص على (تمكن المعلومات المحاسبية الإدارة من تنظيم وتنسيق العمل بين الوحدات الإدارية المختلفة في الجامعة.) قد حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط

حسابي بلغ (4.20) وانحراف معياري (0.78) وباتجاه موافق، في حين أن العبارة رقم (6) والتي تنص على (تتميز المعلومات المحاسبية بالقابلية للفهم من متخذي القرار في الجامعة). قد جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.62) وانحراف معياري (0.78) وباتجاه موافق، كما نجد أن جميع المتوسطات لجميع العبارات تجاوزت المتوسط الفرضي (3) ولاختبار الفرق بين متوسط فقرات البعد والمتوسط الفرضي (3) تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة، وبلغت مستوى المعنوية المصاحبة لهذا الاختبار لجميع الفقرات (0.000) وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، مما يدل على أن إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه فقرات هذا البعد مرتفعة، أما المتوسط العام للمحور فقد بلغ قيمة (3.86) وانحراف معياري (0.16) باتجاه موافق مما يدل على أن اتجاهات الإجابات تجاه ترشيد القرارات الإدارية بشكل عام كانت كبيرة، وهو أيضاً ما تؤكدته الأهمية النسبية للعبارات إذ تجاوزت الحد الأدنى (0.68) وبناءً على التحليل الوصفي السابق نجد أن نقاط القوة لمحور ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت تركزت في أن المعلومات المحاسبية تمكن الإدارة من تنظيم وتنسيق العمل بين الوحدات الإدارية المختلفة في الجامعات، وتساعد الإدارة على وضع استراتيجيتها والإشراف والرقابة على الأنشطة التي تمارسها الأقسام المختلفة في المؤسسات الجامعية، كما تساهم في تحديد الاحتياجات المطلوبة من المواد اللازمة لأداء الأنشطة والوظائف الرئيسة وبشكل مستمر في الجامعة.

التحليل الوصفي لأبعاد محاور الدراسة:

ويوضح الجدول الآتي رقم (14) المتوسط العام والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لأبعاد محور خصائص المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية:

جدول رقم (14) المتوسطات العامة والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لمحاور الدراسة.

رقم البعد	الأبعاد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه	الوزن النسبي
خصائص المعلومات المحاسبية						
1	ملاءمة أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني	3.87	0.24	2	موفق	77.4
2	الصدق في التعبير للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني	3.98	0.15	1	موفق	79.6
3	ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية	3.65	0.14	4	موفق	73
4	قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية	3.70	0.25	3	موفق	74
	المتوسط العام	3.80				
	الانحراف المعياري العام	0.15				

جدول رقم (14): المتوسطات العامة والانحرافات المعيارية والرتبة والأهمية النسبية لمحاور الدراسة.... يتبع

رقم البعد	الأبعاد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرتبة	الاتجاه	الوزن النسبي
	ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية					
	المتوسط العام	3.86				
	الانحراف المعياري العام	0.16				

يتضح من الجدول رقم (14) أن المتوسط العام لمحور خصائص المعلومات المحاسبية بلغ (3.80)، وباتجاه عام موافق وبانحراف معياري (0.15) لم يتجاوز الواحد الصحيح مما يدل على تجانس إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة، أما فيما يخص أبعاد هذا المحور فنجد أن بُعد الصدق في التعبير للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية قد حصل على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.98) وبانحراف معياري (0.15) وباتجاه موافق فيما جاء في المرتبة الأخيرة بُعد ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمتوسط حسابي بلغ (3.65) وانحراف معياري (0.14) وباتجاه موافق، أما بُعد محور ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية فقد حصل على متوسط حسابي بلغ (3.86) وانحراف معياري (0.16)، وبناءً على ما سبق فإن هناك موافقة من قبل المبحوثين تجاه محاور الدراسة، وهو ما تؤكد الأهمية النسبية لأبعاد المحور إذ حققت نسبة موافقة تجاوزت (68%) لغالب الأبعاد.

اختبار فرضيات الدراسة:

في هذا الجزء من التحليل تم اختبار فرضيات الدراسة باستخدام أسلوب و نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد واختبار (T) لعينتين مستقلتين واختبار تحليل التباين الأحادي وفيما يأتي فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت، وتتفرع هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لملاءمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت، واختبار الفرضية قام الباحثان باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كالتالي:

جدول رقم (15) نتائج الانحدار للعلاقة بين ملائمة المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية

المتغير التابع / ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية									المتغير المستقل
F		معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	اختبار T		الخطأ المعياري	معالم النموذج		
مستوى الدلالة	الحسوبة			مستوى الدلالة	الحسوبة				
.012	6.750	0.11	0.33	.000	5.647	.469	2.648	α	ثابت الانحدار
				.012	2.598	.120	0.313	β	ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية

يتضح من الجدول رقم (15) وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين ملائمة أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية، وهذا ما أوضحه معامل الارتباط لبيرسون إذ بلغت قيمته (0.33)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، وهو ما يؤكد ميل نموذج الانحدار البالغ (0.313)، كما تؤثر ملائمة المعلومات المحاسبية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني في ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية بمحاظفة حضرموت بنسبة (0.11)، أما ما نسبته (0.89) فتعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وهي ذات دلالة إحصائية، وهذا ما أوضحه اختبار F إذ بلغت قيمته (6.750) وبمستوى دلالة إحصائية (0.12) وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على (لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لملاءمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحاظفة حضرموت)، ونقبل الفرضية البديلة (يوجد دور ذو دلالة إحصائية صحيحة عند مستوى (0.05) لملاءمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحاظفة حضرموت).

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للصدق في التعبير للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت ، ولاختبار الفرضية قام الباحثان باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (16): نتائج الانحدار للعلاقة بين موثوقية المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية

المتغير التابع/ ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية									المتغير المستقل
F		معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	اختبار T		الخطأ المعياري	معالم النموذج		
مستوى الدلالة	المحسوبة			مستوى الدلالة	المحسوبة				
.013	6.652	0.11	0.33	.000	4.959	.513	2.543	α	ثابت الانحدار
				.013	2.579	.128	0.330	β	الصدق في التعبير للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني

يتضح من الجدول رقم (16) وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين الصدق في التعبير للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية، وهذا ما أوضحه معامل الارتباط لبيرسون إذ بلغت قيمته (0.33) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، وهو أيضا ما يؤكد ميل نموذج الانحدار البالغ (0.330)، كما تؤثر موثوقية المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت بنسبة (0.11)، أما ما نسبته (0.89) فتعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وهي ذات دلالة إحصائية، وهذا ما أوضحه اختبار F إذ بلغت قيمته (6.652) وبمستوى دلالة إحصائية (0.013). وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة

(0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على (لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية صحيحة عند مستوى (0.05) لموثوقية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت)، ونقبل الفرضية البديلة (يوجد دور ذو دلالة إحصائية صحيحة عند مستوى (0.05) لموثوقية المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت).

الفرضية الفرعية الثالثة : لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لثبات المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت، ولاختبار الفرضية قام الباحثان باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كالاتي:

جدول رقم (17): نتائج الانحدار للعلاقة بين ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية

المتغير التابع/ ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية									المتغير المستقل
F		معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	اختبار T		الخطأ المعياري	معالم النموذج		
مستوى الدلالة	المحسوبة			مستوى الدلالة	المحسوبة				
.007	7.882	0.12	0.36	.000	8.284	.349	2.890	α	ثابت الانحدار
				.007	2.807	.094	0.265	β	ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية

يتضح من الجدول رقم (17) وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية، وهذا ما أوضحه معامل الارتباط لبيرسون إذ بلغت قيمته (0.36) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) وهو أيضا ما يؤكد ميل نموذج الانحدار البالغ (0.265)، كما يؤثر ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت بنسبة (0.12)، أما ما نسبته (0.88) فتعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وهي ذات دلالة إحصائية، وهذا ما أوضحه اختبار F إذ بلغت قيمته (7.882) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05).

وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على (لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية صحيحة عند مستوى (0.05) لثبات المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت) ونقبل الفرضية البديلة (يوجد دور ذو دلالة إحصائية صحيحة عند مستوى (0.05) لثبات المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت).

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت ، ولاختبار الفرضية قام الباحثان باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (18): نتائج الانحدار للعلاقة بين قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية

المتغير التابع/ ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية									المتغير المستقل
F		معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	اختبار T		الخطأ المعياري	معالم النموذج		
مستوى الدلالة	المحسوبة			مستوى الدلالة	المحسوبة				
.000	36.651	0.40	0.63	.000	7.087	.295	2.091	α	ثابت الانحدار
				.000	6.054	.079	.478	β	قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية

يتضح من الجدول رقم (18) وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية، وهذا ما أوضحه معامل الارتباط لبيرسون إذ بلغت قيمته (0.63)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، وهو أيضا ما يؤكد ميل نموذج الانحدار البالغ (0.478)، كما تؤثر قابلية

المقارنة للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافضة حضرموت بنسبة (0.40) أما ما نسبته (0.60) فتعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وهي ذات دلالة إحصائية، وهذا ما أوضحه اختبار F إذ بلغت قيمته (36.651) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على (لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية صحيحة عند مستوى (0.05) لقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافضة حضرموت)، ونقبل الفرضية البديلة (يوجد دور ذو دلالة إحصائية صحيحة عند مستوى (0.05) لقابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافضة حضرموت)، ولمعرفة ترتيب الأهمية النسبية لتأثير كل بعد من خصائص المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية بمحافضة حضرموت قام الباحثان باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وكانت النتائج كالتالي:

جدول (19): نتائج الانحدار للعلاقة بين خصائص المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية

ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية								المتغير التابع	
F		معامل التحديد R2	معامل الارتباط R	اختبار T		الخطأ المعياري	معالم النموذج		
مستوى الدلالة	الحسوبة			مستوى الدلالة	الحسوبة				
.000	1976.416	0.98	0.99	.000	33.128	.045	1.504	α	ثابت الانحدار
				.000	8.065	.018	.147	B1	ملاءمة انظمة المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية
				.001	3.376	.017	0.057	B2	الصدق في التعبير للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية
				.607	-.515	.010	.005	B3	ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية
				.000	28.508	.015	.432	B4	قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية

يتضح من الجدول (19) وجود علاقة ارتباطية قوية بين خصائص المعلومات المحاسبية (ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني- الصدق في التعبير للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني- ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني- قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني) وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية، وهذا ما أوضحه معامل الارتباط لبيرسون إذ بلغت قيمته (0.99)، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05)، وهو ما تؤكد معاملات الانحدار لخصائص المعلومات المحاسبية ((ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني- الصدق في التعبير للمعلومات المحاسبية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني- ثبات المعلومات المحاسبية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني، القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني) التي بلغت (0.147، 0.057، 0.005، 0.432) على التوالي، وجميعها تؤثر بشكل معنوي في ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت إذ نجد أن بعد قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني يأتي في المرتبة الأولى، يليه في المرتبة الثانية بعد ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني، أما في المرتبة الثالثة، فيأتي بعد موثوقية المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني، وأخيراً يأتي بعد ثبات المعلومات المحاسبية في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني، كما تؤثر خصائص المعلومات المحاسبية (ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني- الصدق في التعبير للمعلومات المحاسبية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني- ثبات المعلومات المحاسبية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني - القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني) مجتمعة على ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية بنسبة (0.98)، أما ما نسبته (0.02) فتعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وهي ذات دلالة إحصائية، وهذا ما أوضحه اختبار F إذ بلغت قيمته (1976.416) وبمستوى دلالة إحصائية (0.000)، وهي أقل من المستوى المعتمد في المقارنة (0.05)، وعليه نرفض فرضية الرئيسة الأولى التي تنص على (لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية صحيحة عند مستوى (0.05) للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت).

ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على (يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) للمعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت).

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة المتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية عند مستوى معنوية (0.05).

وتتفرع الى الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة المتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية تعزى إلى المؤهل عند مستوى معنوية (0.05).

لاختبار الفرضية قام الباحثان باستخدام تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (20): نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي لمتوسطات إجابات الباحثين لمحاور الدراسة بحسب المؤهل.

م	المحور	المؤهل	المتوسطات الحسابية حسب المؤهل	F المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
1	خصائص المعلومات المحاسبية	دبلوم	3.4847	5.055	.004	توجد فروق جوهرية
		بكالوريوس	3.8478			
		ماجستير	4.0908*			
		أخرى	3.9656			
2	ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية	دبلوم	3.7000	2.057	.118	لا توجد فروق جوهرية
		بكالوريوس	3.8412			
		ماجستير	4.1800			
		أخرى	4.0750			

*فروق جوهرية وفقاً لاختبار أقل فرق معنوي L.S.D

يتضح من الجدول رقم (20) عدم وجود فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه محور ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية تعزى إلى المؤهل، وهذا ما أوضحه اختبار تحليل التباين الأحادي إذ بلغت قيمة F المحسوبة لمحاور الدراسة (2.057)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05). أما فيما يخص خصائص المعلومات المحاسبية فقد أظهر اختبار تحليل التباين وجود فروق جوهرية تعزى للمؤهل، ولمعرفة اتجاهات الفروق استخدم الباحث اختبار أقل فرق معنوي L.S.D وكانت الفروق لصالح العاملين من حملة مؤهل الماجستير، وعليه نقبل فرضية العدم فيما يخص محور ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية، ونرفض فيما يخص محور خصائص المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة المتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية تعزى إلى المركز الوظيفي عند مستوى معنوية (0.05).

لاختبار الفرضية قام الباحثان باستخدام تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (21): نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي لمتوسطات إجابات المبحوثين محاور الدراسة بحسب المركز الوظيفي.

م	المحور	المركز الوظيفي	المتوسطات الحسابية حسب المركز الوظيفي	F المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
1	خصائص المعلومات المحاسبية	مختص	3.7158	1.057	.376	لا توجد فروق جوهرية
		رئيس قسم	3.8634			
		مدير إدارة	3.7185			
		مدير عام وما فوق	4.0083			
2	ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية	مختص	3.8684	0.448	.720	لا توجد فروق جوهرية
		رئيس قسم	3.8391			
		مدير إدارة	3.7889			
		مدير عام وما فوق	4.0750			

يتضح من الجدول رقم (21) عدم وجود فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة المتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية تعزى إلى المركز الوظيفي، وهذا ما أوضحه اختبار تحليل التباين الأحادي إذ بلغت قيمة F المحسوبة لمحاور الدراسة (1.057، 0.448) على التوالي، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05. ونقبل فرضية العدم (لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة المتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية و ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية تعزى إلى المركز الوظيفي عند مستوى معنوية 0.05).

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة المتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية و ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية تعزى إلى سنوات الخبرة عند مستوى معنوية (0.05).

لاختبار الفرضية قام الباحثان باستخدام تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج كالآتي:

جدول رقم (22): نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي لمتوسطات إجابات الباحثين محاور الدراسة بحسب سنوات الخبرة.

م	المحور	سنوات الخبرة	المتوسطات الحسابية حسب سنوات الخبرة	F المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
1	خصائص المعلومات المحاسبية	أقل من 5 سنوات	3.8333	3.507	.022	توجد فروق جوهرية
		من 5 سنوات إلى 10 سنوات	3.6562			
		من 11 سنة إلى 15 سنة	3.9310			
		أكثر من 15 سنة	*4.0558			
2	ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية	أقل من 5 سنوات	3.9273	2.598	.062	لا توجد فروق جوهرية
		من 5 سنوات إلى 10 سنوات	3.7185			
		من 11 سنوات إلى 15 سنة	3.9286			
		أكثر من 15	4.1100			

*فروق جوهرية وفقاً لاختبار L.S.D

يتضح من الجدول رقم (22) عدم وجود فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه محور ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية تعزى إلى سنوات الخبرة، وهذا ما أوضحه اختبار تحليل التباين الأحادي إذ بلغت قيمة F المحسوبة لمحاور الدراسة (2.598)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، أما فيما يخص محور خصائص المعلومات المحاسبية فأظهر اختبار تحليل التباين فروقاً جوهرية، ولمعرفة اتجاهات الفروق استخدم الباحثان اختبار أقل فرق معنوي L.S.D، وكانت الفروق لصالح العاملين الذين لديهم أكثر من 15 سنة، خبرة وعليه نقبل الفرضية فيما يخص محور ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية ونرفض فيما يخص خصائص المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة المتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية و ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية تعزى إلى التخصيص عند مستوى معنوية (0.05)، لا اختبار الفرضية قام الباحثان باستخدام تحليل التباين الأحادي وكانت النتائج كالاتي:

جدول رقم (23): نتيجة اختبار تحليل التباين الأحادي لمتوسطات إجابات المبحوثين محاور الدراسة بحسب التخصيص.

م	المحور	التخصص	المتوسطات الحسابية حسب التخصص	F المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
1	خصائص المعلومات المحاسبية	محاسبة	3.8552	1.590	.203	لا توجد فروق جوهرية
		إدارة أعمال	3.5852			
		علوم مالية ومصرفية	3.9458			
		تخصص آخر	3.6097			
2	ترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية	محاسبة	3.8381	.243	.866	لا توجد فروق جوهرية
		إدارة أعمال	3.9556			
		علوم مالية ومصرفية	3.7000			
		تخصص آخر	3.9000			

يتضح من الجدول رقم (23) عدم وجود فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة المتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الإدارية في المؤسسات الجامعية تعزى إلى التخصيص، وهذا ما أوضحه اختبار تحليل التباين الأحادي إذ بلغت قيمة F المحسوبة لمحاور الدراسة (1.590، .243) على التوالي، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05). نقبل فرضية العدم (لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات إجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة المتمثلة في خصائص المعلومات المحاسبية و ترشيد القرارات الادارية في المؤسسات الجامعية تعزى إلى التخصيص عند مستوى معنوية 0.05).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

بناءً على أهداف الدراسة ومن خلال إجراء الدراسة النظرية والميدانية فقد تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- (1) وجود دور ذي دلالة احصائية لخصائص المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.
- (2) تؤثر قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية بالمرتبة الأولى في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.
- (3) تؤثر ملائمة المعلومات المحاسبية في المرتبة الثانية في ترشيد القرارات الإدارية في ظل نظام التشغيل الإلكتروني في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت، وتؤثر موثوقية المعلومات المحاسبية بالمرتبة الثالثة.
- (4) يؤثر ثبات المعلومات المحاسبية بالمرتبة الأخيرة في ترشيد القرارات الإدارية في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية في المؤسسات الجامعية بمحافظه حضرموت.
- (5) تطبق المؤسسات الجامعية في محافظه حضرموت المعايير المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية والتقارير المالية.
- (6) الاعتماد على النظام المحاسبي الإلكتروني ساعد المؤسسات الجامعية بحضرموت في الحصول على معلومات محاسبية ذات قدرة تنبؤية مستقبلية تساعدها على اتخاذ القرارات الملائمة.
- (7) تطبق المؤسسات الجامعية بحضرموت مبدأ الإفصاح بشفافية عن القوائم والتقارير المالية للجامعات بدرجة متوسطة.
- (8) تتميز عملية إعداد القوائم المالية في المؤسسات الجامعية بحضرموت بالموضوعية والحياد.
- (9) تعمل المؤسسات الجامعية في حضرموت على إعداد القوائم والتقارير المالية المراد استخدامها وفق تطبيق سياسات محاسبية ثابتة.
- (10) وجود ضعف إلى حد ما في رؤية المؤسسات الجامعية لمبدأ الإفصاح بشفافية عن القوائم والتقارير المالية للجامعة التي تم قياسها وفق القانون المعمول به والذي يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة لمستخدميها.
- (11) اتصاف القوائم والتقارير المالية الصادرة عن المؤسسات الجامعية في حضرموت بقابليتها للمقارنة مع القوائم المالية للجامعات مع بعضها البعض وقابليتها للمقارنة من سنة لأخرى.
- (12) وجود فروق جوهرية تعزى للمؤهل تجاه محور خصائص المعلومات المحاسبية فقط في المؤسسات الجامعية إذ كانت الفروق لصالح العاملين من حملة مؤهل ماجستير.
- (13) وجود فروق جوهرية تعزى لسنوات الخبرة تجاه محور خصائص المعلومات المحاسبية فقط في المؤسسات الجامعية إذ كانت الفروق لصالح العاملين الذين لديهم سنوات خبرة 15 سنة فأكثر.

ثانيًا: التوصيات:

- بناء على استنتاجات الدراسة الميدانية خلصت الدراسة للتوصيات الآتية:
- 1- يجب على المؤسسات الجامعية الاستمرار في الاعتماد على المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من القوائم والتقارير عند القيام بتصحيح معلومات محاسبية جديدة أو إعدادها .
 - 2- على المؤسسات الجامعية في حضرموت الاستمرار في تطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية والتقارير المالية الأمر الذي يضمن توفير معلومات محاسبية أكثر موثوقية.
 - 3- ضرورة الاعتماد على النظام المحاسبي الإلكتروني في المؤسسات الجامعية في حضرموت وبما يسهم في الحصول على معلومات محاسبية أكثر موثوقية لمتخذ القرار.
 - 4- ضرورة استمرار المؤسسات الجامعية في حضرموت في اتباع مبدأ الإفصاح بشفافية عن القوائم والتقارير المالية للجامعة التي تم قياسها وفق القانون المعمول به مما يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة لمستخدميها.
 - 5- على المؤسسات الجامعية في حضرموت الاستمرار في اتباع المعلومات المحاسبية وبما يسهم في تحديد الاحتياجات المطلوبة من المواد اللازمة لأداء الأنشطة والوظائف الرئيسة وبشكل مستمر في الجامعة.

المراجع:**أولاً: المراجع العربية:**

1. البديري، حسين جميل، (2017)، "أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها"، بحث منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(1)، المجلد(14)، العراق.
2. أبو هويدي، نهاد اسحاق عبدالسلام، (2011)، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الانفاق الرأسمالي"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
3. الراوي، حكمت أحمد، (1999)، "نظم المعلومات المحاسبية والنظم"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
4. العبيد، هيا يعقوب فهد، (2012)، "مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي في الشركات الكويتية على التعامل مع عمليات التجارة الإلكترونية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
5. الويزة، عليوات، وشهناز، مصران، (2018)، "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية"، رسالة ماجستير، جامعة البويرة، الجزائر.
6. السيد، سيد عطا الله، (2009)، "نظم المعلومات المحاسبية"، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن.

7. القاضي، زياد عبدالكريم، وأبوزلطة، محمد خليل، (2010)، "تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية"، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، ط (1)، عمان.
8. المصري، تيسير، ويوسف، علي، (2012)، "نظم المعلومات المحاسبية"، مركز التعليم المفتوح، دمشق، سوريا.
9. الهنيي، إيمان أحمد، (2018)، "دور المعلومات المحاسبية في تحسين كفاءة اتخاذ القرارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة"، بحث منشور، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (26)، عمان، الأردن.
10. برهان، محمد، ورحو، غازي، (2010)، "نظم المعلومات المحوسبة"، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
11. بلال، زروق عثمان، والعمري، محمد عامر، (2019)، "أثر خصائص المعلومات المحاسبية على جودة اتخاذ القرارات"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية.
12. جمعة، أحمد حلمي، والعرييد، عصام فهد، والزعي، إباد أحمد، (2007)، "نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر"، دار المناهج للنشر والتوزيع.
13. حسون، ليث نعمان، (2017)، "دور تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية، بحث منشور، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية"، المجلد (7)، العدد (1)، العراق.
14. صيام، وليد، وسعادة، يوسف، (1996)، "دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإحلال: دراسة ميدانية"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (23)، العدد (1).
15. كردية، رامية أحمد عزت، (2007)، "أثر التجارة الإلكترونية على تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Mamid Sacer, & Oluic, A. (2013), "Information technology and accounting information systems' quality in Croatian middle and large companies". Journal of Information and Organizational Sciences, 37 .
2. Ortega, Nubia and Rrmirza, Juan, (2017), "The Use of Accounting Information System as Guidance for the Decision Making in Cucuta SMEs", Revista, ESPACIOS, Vol. 38, No. 41.
3. Purwati, Altiek, Suparlinah, Irianing and Putri, Negin, (2014), "The Use of Accounting Information in the Business Decision making Process in Small and Medium Enterprises in Banyamas Region", Indonesia, Economy Transdisciplinarity, Vol. 17, Issue 2.
4. Siyanbola, Trimisiutunji (2012), "Accounting information as an aid to management decision making", international journal of management and social sciences research, Vol 1, no 5.
5. Srivastava, Priya and Longathan, Ms, (2016), "Impact of Accounting Information for Management Decision Making", International of Applied Research, Vol. 2, Issue 5.

**The role of Accounting Information in Rationalizing Administrative Decisions in
light of Electronic Operating Systems. A field study
in University Institutions, Hadhramout Governorate**

Dr.salem abdallah saleh bin kleab

Ibrahim Abdullah modhish Ali

Abstract:

The main objective of this study is to clarify the role of accounting information in rationalizing administrative decisions through its characteristics (appropriateness, reliability, comparability, stability) in light of electronic operating systems in university institutions (governmental and private) in Hadhramaut Governorate. To achieve the objectives of the study and answer its questions, data was collected related to the study based on relevant literature and previous studies, and through which secondary data was obtained. This formed the theoretical framework for the study. The financial accounts in university institutions in Hadhramaut governorate, and the equivalent of it. (66) questionnaires were distributed and we used (55) valid questionnaires. The descriptive analysis method was used based on a number of statistical methods, including frequencies, percentages, averages, standard deviations, simple linear regression. And the multiple, and (T-test), where the data were analyzed using the statistical analysis program (SPSS.20). The study reached to: a set of results, the most important of which are: the existence of a role for the characteristics of accounting information in rationalizing administrative decisions in light of electronic operating systems in university institutions in Hadhramout Governorate. The second place is the reliability, and finally stability. The study also found a weakness in the university institutions' vision of the principle of transparent revelation of financial statements and reports. This study presents an assessment of the reality of accounting information and its role in rationalizing administrative decisions in university institutions in Hadhramaut Governorate.

ISSN: 2708-3659

AL-Rayan Journal



of Humanities & Applied Sciences

Scientific Biannual & Refereed

Volume 5
Issue 2
Serial No.9

Dec. 2022